

Distr.: Limited
15 April 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



سلفادور، البرازيل، ١٢-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠

مشروع التقرير

المقررة العامة: غابرييلا سكوتيا (رومانيا)

إضافة

النظر في بنود جدول الأعمال في الجلسات العامة ومن جانب هيئات
الدورة والإجراءات التي اتخذها المؤتمر

باء- حلقة العمل ٣: النُهج العملية لمنع الجريمة في المدن

وقائع الجلسات

١- عَقَدَ المؤتمرُ في جلسَتيه العامتين الخامسة والسادسة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، حلقةَ العمل بشأن النُهج العملية لمنع الجريمة في المدن. ونظَّم حلقةَ العمل المركزُ الدولي لمنع الجريمة بالتعاون مع وزارة العدل البرازيلية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعُرضت على حلقة العمل الوثائق التالية:

(أ) دليل المناقشة (A/CONF.213/PM.1)؛

(ب) تقارير الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الثاني عشر (A/CONF.213/PM.1/1 و A/CONF.213/RPM.2/1 و A/CONF.213/RPM.3/1 و A/CONF.213/RPM.4/1).

(ج) ورقة معلومات خلفية عن حلقة العمل بشأن النُهج العملية لمنع الجريمة في المدن (A/CONF.213/14).

٢- في الجلسة الخامسة، ألقى رئيسُ الجلسة، الدكتور روميو توما جونيور، وزير العدل البرازيلي، كلمةً افتتاحيةً أبرزَ فيها التقدم المحرز منذ اعتماد المبادئ التوجيهية بشأن منع الجريمة



(قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣/٢٠٠٢، المرفق)، وانهقاد المؤتمر الحادي عشر في عام ٢٠٠٥. وأشار إلى أنه، على الرغم من التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة، لا بدّ من تعزيز الجهود لتحقيق توازن بين ما يُكرّس للجريمة من اهتمام وموارد وما يُكرّس منهما للعدالة الجنائية. وأشار إلى التحديات التي يشكّلها العدد المتزايد للمدن العملاقة والتجمّعات الحضرية التي تعيش فيها شرائح كبيرة من الأشخاص المستبعدين اجتماعيا واقتصاديا. وأضاف أن النساء والأطفال والشباب والسكان المهاجرين واللاجئين معرّضون للجريمة بصفة خاصة. وأشار الرئيس إلى أن التدابير الرسمية لمواجهة الجريمة وللتعامل مع المستبعدين والمهمّشين كانت في الغالب قائمة على ردّ الفعل. وصحيح أن هذه التدابير، تُسَعِّفُ في الأجل القصير إلّا أنها لا توفّر حلاً طويلاً للأجل ومستدامة. وفي الختام قال الرئيس إن الاستراتيجيات والممارسات المعترف بنجاحها في منع الجريمة والحدّ منها هي تلك التي تتعاون مع المجتمعات المحلية تعاوناً استراتيجياً وتُشرك فئات السكان الضعيفة والأقليات وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٣- وأشار وزير العدل البرازيلي في كلمته إلى أن الحكومة البرازيلية تدرك العوائق التي يمثّلها العنف والجريمة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات والمدن والبلدان. وشدد الوزير، معترفاً بالصّلات القائمة بين النمو العمراني العشوائي والجريمة، على الحاجة الملحة إلى تعزيز ثقافة السلام باعتبارها جانباً أساسياً في أي سياسة لمنع الجريمة في المدن العملاقة.

٤- وتألّفت حلقة العمل من ستة أفرقة نقاش قدّمت خلالها ١٨ عرضاً إيضاحياً. ونظرت الجلسة الخامسة في الاستراتيجيات والممارسات المتعلقة بمنع الجريمة في المدن والمناطق العملاقة، وفي مسألة المدن التي ترتفع فيها معدلات الجريمة، والدور الذي تضطلع به الحكومات. وركّزت الجلسة السادسة على تدابير التصدي للاستبعاد الاجتماعي والمهجرة والأدوات والتقنيات الجديدة التي تدعم تدابير منع الجريمة؛ ونوقشت في نهاية الجلسة توصيات حلقة العمل.

٥- وأدلى بكلمة في الجلسة الخامسة ممثلو الجماهيرية العربية الليبية ونيجيريا والمغرب والجزائر ودولة بوليفيا المتعددة القوميات. وأدلى بكلمة في الجلسة السادسة ممثل كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا والصين والاتحاد الروسي وأوغندا والجزائر.

المنافشة العامة

٦- وعرض فريق النقاش الأول المعني بالمدن والمناطق العملاقة مبادرات في مجال منع الجريمة من ساو باولو بالبرازيل ولاغوس بنيجيريا والقاهرة. وناقش أعضاء الفريق الكيفية التي تؤثر بها سرعة وحجم نمو المدن في استراتيجيات وممارسات منع الجريمة وفي مسائل الحوكمة.

فرسَم خريطة معدلات جريمة القتل في ساو باولو مثلاً أظهرت أن أعلى معدلات الجريمة توجد في المناطق المنخفضة الدخل والضواحي وتؤثر تأثيراً غير تناسبي على السود والشباب. واستخدمت هذه المعلومة في صياغة السياسات المتعلقة بالأماكن العامة، التي اقترنت بتدخلات متعدّدة التخصصات والقطاعات، شملت تحسين قدرات المجتمعات المحلية وشرطة التحقيقات. وقد أعقب ذلك انخفاض كبير في معدلات القتل، إلا أن أنماط الإيذاء المتصلة بأوجه عدم المساواة في المناطق الحضرية ظلت قائمة. وتتطلب مواجهة هذا التحدي اتخاذ مبادرات على نطاق المدينة كلها تتعلق بالأمان والأمن.

٧- وفي لاغوس أنشئ الصندوق الائتماني للأمن في حكومة ولاية لاغوس من أجل تقديم الدعم لأجهزة الأمن الفيدرالية التي تعاني من نقص الموارد. وأبرزت نتائج دراسة استقصائية عن الجريمة والأمن أن السياسات الرامية إلى معالجة النقص في موارد أجهزة إنفاذ القوانين قد أدت إلى تحسين قدرات أجهزة إنفاذ القوانين في ولاية لاغوس. أما في حالة القاهرة فإن معدلات الجريمة المنخفضة عموماً تعزى إلى الضوابط المجتمعية والأعراف الاجتماعية الثقافية. بيد أن أنواع الجريمة ومعدلاتها خاصة بكل منطقة على حدة، وقد حددت السلطات "بؤر" الجريمة التي هي في الغالب أماكن حضرية تجمعت فيها سمات حضرية معينة جعلتها غير آمنة. كما أبلغ أعضاء الفريق عن نتائج السياسات التي تقتضي تعاوناً وثيقاً بين مختلف الكيانات بما فيها الحكومة المحلية والأطراف الفاعلة غير الحكومية. وشددوا على الدور الذي تؤديه الإدارة السديدة وخلق الوظائف ومشاركة المجتمعات المحلية في منع الجريمة إلى جانب ضرورة التصدي للفرقة الاجتماعية والتهميش والاستبعاد.

٨- وبدأ فريق النقاش الثاني المعني بالمدن ذات معدلات الجريمة العالية بعرض من مكتب المخدرات والجريمة حول جرائم القتل العمد التي تبلغ عنها الشرطة في البلدان وفي كبريات مدنها، باستخدام البيانات التي قدّمتها الدول الأعضاء إلى دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. واعتبر أن النمو العمراني يزيد من العوامل المسببة للجريمة وفي الوقت ذاته من العوامل الوقائية التي تحد من الجريمة. وشدد أعضاء الفريق على أن بوسع نتائج الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء المتولد عن الجريمة أن تساعد على تحسين العوامل الوقائية إلى أقصى حد من خلال توفير بيانات قيمة تسترشد بها الإدارة الحضرية وسياسات التلاحم الاجتماعي وممارساته وعمل أجهزة إنفاذ القوانين. كما وصف فريق النقاش استراتيجيات المدن في بورت أوف سبين وميدلين بكولومبيا. فقد سجلت بورت أوف سبين زيادة هائلة في الجرائم الخطيرة خلال السنوات الأخيرة، خاصة في جرائم القتل. وتصدياً لهذه الزيادة، أرسيت مبادرة متعددة القطاعات لمنع الجريمة

استفادت بنتائج تقدير أجري بشأن درجة الأمان في المجتمعات المحلية. وفي حالة ميدلين رُكزت التدخلات على المناطق المحرومة. وكان العمل التعاوني بين السكان والسلطات المحلية، قد تناول مسائل الاندماج الاجتماعي والإسكان الاجتماعي والتنمية. وساهمت هذه الآليات التشاركية في زيادة قدرات المجتمعات المحلية على مقاومة الخضوع للجماعات غير المشروعة والتنظيمات الإجرامية.

٩- وعرضَ فريق النقاش الثالث المعني بدور الحكومات خبرة البرنامج الوطني للأمان العمومي والمواطنة في البرازيل، وهو برنامج شامل يتضمن إجراءات هيكلية لتعزيز نظام العدالة الجنائية وبرامج محلية موجهة إلى الشباب تخدم أغراض التنمية الاجتماعية الاقتصادية والمواطنة الجيدة. كما وضع مؤشر بشأن سهولة تعرُّض الشباب لتبعات الجرائم، وذلك بالشراكة مع وزارة العدل والمنتدى البرازيلي المعني بالأمان العام ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة. ومن استنباطات هذا المؤشر أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ و ٢٤ عاما شديداً يتعرض لعمليات العنف القاتل.

١٠- وبحث فريق النقاش الرابع، المعني بإدماج النساء والشباب، الإدماج الاجتماعي للنساء والشباب في الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بمنع الجريمة. وأوضح الفريق أن المدن يمكن أن تشهد أشكالاً محدّدة من انعدام الأمن والعنف ضد النساء، مما يتطلب إشراك الجنسين بوصفه عنصراً أساسياً في التخطيط الحضري. وناقش الفريق أيضاً الخبرات المتعلقة بمنع العنف ضد النساء والأطفال في حالات ما بعد الصراع. وشدد الفريق على أهمية زيادة تمثيل المرأة في أجهزة الشرطة من أجل مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على تحسين حماية النساء والأطفال من العنف والانتهاك. كما عرض الفريق برنامجاً لإدماج الشباب يستند إلى خمسة أركان لدعم الشباب: التعليم، والمواطنة، والرياضة، وإيجاد فرص العمل، والتدريب. ووصف أعضاء الفريق مشروعاً آخر، وهو مشروع أماكن السلام (Peace squares) لمعهد سودا باز، أنشئ من أجل معالجة نقص الأماكن العامة المتعلقة بالثقافة والتسلية والأنشطة الاجتماعية. ويشرك المشروع المجتمع المحلي في إصلاح الأماكن العامة المهجورة ثم إحيائها وتحويلها إلى أماكن عامة آمنة يستخدمها ويديرها المقيمون المحليون.

١١- وعرض فريق النقاش الخامس، المعني بإدماج مجتمعات المهاجرين، خبرات في مجال إدماج الشباب المهاجرين والمجتمعات المهاجرة في مونتريال. وتم وضع نهج جديد للشرطة وتنفيذه في مناطق مونتريال المتأثرة بطائفة من المشاكل الاجتماعية المقترنة بتعدد الفئات المجتمعية الإثنية والاتجار بالمخدرات. وأدى النهج الجديد، الذي يوازن بين التدابير القمعية والوقائية المتعلقة بالجريمة، إلى تقريب الشرطة من المجتمعات، مما أسفر عن نتائج إيجابية.

ووصف أحد أعضاء الفريق جهودا وممارسات تواصلية تنصبُّ على الأماكن، لا على شرائح سكانية معينة، بهدف منع الجريمة في المدن الإيطالية. وأدخل المشروع تغييرات على الأماكن العامة من خلال التعاون مع الفئات الضعيفة بما في ذلك السكان المهاجرون والعاملون في مجال الجنس وضحايا الاتجار بالبشر المحتملون. كما استخدمت الوساطة الاجتماعية لمنع التمييز والعنصرية وكرهية الأجانب.

١٢- وركز فريق النقاش السادس، المعني بالأدوات الجديدة لدعم تطبيق منع الجريمة، جهوده على مرصد الجريمة والعنف وعلى أدوات وأدلة التقييم، وعلى الموارد الحاسوبية وعلى تدابير التحقق المتعلقة بالأمان. وقُدِّم عرض عن الأدوات التي تساعد في جمع البيانات وتقاسم المعلومات اللازمة للاستشارة بها في سياسات وتدخلات منع الجريمة القائمة على أساس الأدلة. وقُدِّم عرض أيضا عن أداة تقييم منع الجريمة التي استحدثها المكتب والتي توفر إرشادات بشأن الاحتياجات من المساعدة التقنية في مجال منع الجريمة. وناقش أعضاء الفريق مسألتَي التدريب وبناء القدرات، بما في ذلك الجهود المستمرة المبذولة في البرازيل من أجل تعزيز المهارات والكفاءة المهنية لدى رجال الشرطة من خلال التعليم المتعلق بالمهارات التقنية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان ذات الصلة بالعمل في مجال إنفاذ القانون. وعلى وجه الخصوص، زُوِّدَ التدريب موظفي إنفاذ القانون بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع الفئات المستضعفة كالأطفال والمستئين.

١٣- وتناول بعض المتكلمين تأثير الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، بما في ذلك في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على الجريمة. ولاحظوا أن الاستثمار في المناطق الريفية، وكذلك في المدن، هام في تحقيق توزيع عادل للموارد وفي إتاحة الفرص في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وشدد أحد المتكلمين الآخرين على ضرورة انخراط الحكومات في التخطيط الحضري السليم الذي يضع في الاعتبار الدقيق مبادئ منع الجريمة وإنفاذ القانون. لكن لا يمكن للحكومات وحدها أن تنجح في مكافحة الجريمة؛ بل من الضروري أيضا أن تستثمر المؤسسات التجارية في منع الجريمة. وطرح سؤالا عن الكيفية التي يمكن بها لأجهزة الشرطة أن تتكيف في ضوء ازدياد الخصخصة لوظائف الأمن وإنفاذ القانون.

١٤- وشدد متكلم على الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان احترامًا كاملاً في مجال منع الجريمة. وسلط الضوء على أهمية التركيز على الأسباب الجذرية للجريمة وعلى الحاجة إلى التآزر في مجال منع الجريمة بين عمل الجهاز القضائي والبلديات وأجهزة إنفاذ القانون والجهات المعنية بالتنمية الاجتماعية. وفي بعض السياقات، شكّل تعاطي المخدرات والاتجار

بها دافعا لارتكاب الجرائم ضد النساء والأطفال. ومن ثم فإن خطط التنمية الاجتماعية وأنشطتها بحاجة إلى إشراك المرأة إشراكا كاملا.

١٥- وأشار أحد المتكلمين إلى ضرورة النظر في استراتيجيات مختلفة لمواجهة المظاهر الداخلية وعبر الوطنية للاتجار بالبشر، بما في ذلك من خلال التعاون وتقاسم المعلومات بين البلدان. وأبلغ متكلم آخر عن تزايد العنف المتصل بالمخدرات في بلده وعن وضعه برنامجا يهدف إلى منع الدخول في عصابات. وأضاف يقول إن بلده وضع طائفة من الاستراتيجيات المتقاطعة التي تتناول شواغل الأقليات والنساء. وشدد أيضا على الحاجة إلى التدخلات القائمة على الأدلة؛ ولاحظ أن مركزا وطنيا لمنع الجريمة في بلده قد طور أدوات، إضافة إلى مواد تدريبية، بشأن منع الجريمة بغية المساعدة في تلك المهمة.

١٦- وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية ضبط الأمن المجتمعي الأساس باعتباره نموذجاً لتحديد الأخطار المحلية والتصدي لها. ولاحظ أحد المتكلمين أن التركيب الإثني لأجهزة الشرطة ينبغي أن يجسّد تركيب المجتمعات المحلية. ولاحظ متكلم آخر أن ضبط الأمن المجتمعي في بلده ساعد على تحقيق المصالحة بين عائلات الضحايا والجناة، وحال دون تورط الأطفال الذين بلغوا عمر الدراسة في الإحرام، وساعد على إعادة إدماج حناة سابقين. وأضاف يقول إن الفقر يمثل عاملاً يسهم إسهاماً كبيراً في الجريمة وإن المشاريع المحدودة التمويل تعتبر أداة هامة لتنظيم الناس في مجموعات على نحو يرفع المستويات الاقتصادية ومن ثم يمنع الجريمة.

١٧- ولاحظ أحد المتكلمين أنه لا ينبغي للحكومات أن تسمح بإنشاء "مجتمعات داخل المجتمعات" لا يمكن لموظفي إنفاذ القانون اختراقها. وشجّع الدول الأعضاء على منع العزل الاجتماعي. وهناك حاجة إلى تقاسم المعلومات ومواجهة التحديات العديدة في الوقت نفسه، بما في ذلك الفساد وجرائم العنف والاتجار بالأشخاص. وشدد أحد المتكلمين على أن منع الجريمة ينبغي أن يكون أحد عناصر التخطيط الحضري بما في ذلك من خلال تدابير من قبيل الإسراع في التسجيل المنزلي. وهناك جانب هام آخر هو توفير التسجيل والعمل وخدمات الرعاية الصحية للسكان من المهاجرين وكذلك كفالة إعادة الإدماج الاجتماعي للجنة السابقين بغية الحد من معاودة الإحرام.

١٨- ولاحظت متكلمة أهمية التنسيق بين مختلف وحدات الشرطة وضرورة الرصد المستمر لاتجاهات الجريمة. ففي بلدها انخفضت معدلات الجريمة بما يقرب من ٣٠ في المائة نتيجة إعطاء الأولوية لتدابير منع الجريمة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى التخفيف من آثار الأزمة المالية وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني ولتحسين الموارد التقنية من

أجل الحفاظ على النظام العام. وقد أوليت أهمية أكبر أيضا لبناء القدرات في مجال منع الجريمة. ولاحظت أن من المهم زيادة القدرة التحليلية لدى سلطات إنفاذ القانون.

١٩- ولاحظ بعض المتكلمين أهمية تبادل الممارسات الجيدة في مجال منع الجريمة على الصعيد الدولي، وطلب أحد المتكلمين من المكتب أن ييسّر ذلك التبادل بين الدول الأعضاء. وردّا على أحد الأسئلة أوضح أحد المتكلمين أن من المناسب، في البلدان التي يمكن أن يصل فيها العنف إلى مستويات قصوى، توصيف العنف على أنه مسألة تخص الصحة العامة، لا مسألة تخص العدالة الجنائية.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٠- سلّطت حلقة العمل المعنية بالنهج العملية لمنع الجريمة في المدن الضوء على أن بيئات المدن والبيئات الحضرية ليست في حد ذاتها مسببات للجريمة. ومع ذلك، ورغم أن من المؤكد أنه يمكن لتلك البيئات أن تشكّل عوامل للجريمة، فإنها تتيح أيضا فرصا أمام العوامل الوقائية التي تحد من الجريمة كالعمالة والتعليم. ويقوم التخطيط الحضري بدور هام في ذلك الشأن إذ أبلغت دول عديدة عن تحاليل مفصلة لسمات البيئات الحضرية التي تبين أنها تيسّر الوقاية من الجريمة أو توفر تلك الوقاية.

٢١- وشدّدت حلقة العمل على أن التركيز القوي على منع الجريمة بدلا من نهج إنفاذ القانون التفاعلية أو القمعية ضروري لضمان عدم رجحان كفة عوامل الخطر على العوامل الوقائية. وينبغي لاستراتيجيات منع الجريمة الحضرية الفعالة أن تلبّي احتياجات سكان المدينة كلهم، بمن فيهم المهاجرون والنساء والشباب والأطفال والسكان المنخفضو الدخل، للحيلولة دون نشوء حالة توجد فيها جيوب أمنية داخل مدينة لا أمن فيها إلا عند تلبية تلك الاحتياجات. وينبغي لبرامج منع الجريمة الحضرية أن تعالج أيضا عدم المساواة في الدخل والبطالة والإقصاء الاجتماعي بغية استهداف العديد من الأسباب الجذرية للجريمة. ورأت حلقة العمل أن من المهم أن لا تركز البرامج على المناطق الحضرية وحدها دون غيرها بل أن تشمل أيضا التنمية الريفية بغية الحد من المعدل السريع للنمو العمراني الذي يعتبر عامل خطر هاما من عوامل الجريمة.

٢٢- وينبغي أن تتبع جميع البرامج الحضرية لمنع الجريمة نهجا تشترك فيه قطاعات عديدة وتدفعه احتياجات وشواغل المجتمعات المتضررة من الجريمة. وفي هذا الشأن تشكّل أدوات التشخيص، مثل تدابير التحقق المتعلقة بالأمان المحلي ومؤشرات الضعف وعمليات استقصاء

حالات الإيذاء التي تسببها الجريمة، وسيلة رئيسية للحصول على مؤشرات أساسية ومعلومات حديثة عن طبيعة ومدى التحديات والشواغل المحلية المتعلقة بالجريمة. وينبغي لموظفي إنفاذ القانون الذين يشكلون الخط الأمامي في تصدي الدولة للجريمة أن يتلقوا تدريباً شاملاً على إشراك المجتمع وحقوق الإنسان والوساطة والتثقيف والتوعية بشأن منع الجريمة.

٢٣- ووضعت حلقة العمل التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تعطي الحكومات الأولوية لمنع الجريمة الحضرية نظراً إلى وجود دليل قوي على أن ردود العدالة الجنائية وحدها لا تكفي لمنع الجريمة والعنف؛

(ب) ينبغي أن تكون سياسات واستراتيجيات وبرامج منع الجريمة قائمة على أساس المعرفة ومتعددة القطاعات وأن لا تشترك فيها قطاعات الأمن والعدالة فحسب بل أيضاً القطاعات الحكومية الرئيسية الأخرى التي تضطلع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى المجتمع المدني؛

(ج) ينبغي أن تتناول سياسات وبرامج منع الجريمة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تصاحبها قابلية متزايدة للتعرض لخطر الجريمة والإيذاء؛

(د) ينبغي تشجيع المدن العملاقة على تطوير هياكلها الداخلية والإقليمية بطريقة متكاملة بغية التصدي لمشاكل البنية التحتية والإسكان والنقل وسائر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تيسر الجريمة والعنف، بما في ذلك عن طريق تطوير وتدريب أجهزة الشرطة البلدية التي تعمل على حل المشاكل مع المجتمعات المحلية؛

(هـ) ينبغي تشجيع جميع مستويات الحكومة على التشديد بصورة أكبر على ضمان الأمان للنساء في المرافق الخاصة والعامة. ويتطلب ذلك مراعاة المنظور الجنساني في جميع إدارات الحكومة والجهات المسؤولة، وكذلك عند جمع وتحليل البيانات المتصلة بتوفير الخدمات. وتُشجّع المدن على وضع خطط استراتيجية لتغيير المواقف المتخذة إزاء العنف ضد المرأة في جميع المرافق بغية تشجيع مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وتوفير الخدمات لضحايا ذلك العنف؛

(و) ينبغي أن تولي المدن عناية أكبر لتطوير الأماكن العامة بغية إيجاد أماكن مأمونة ويسهل الوصول إليها من أجل التفاعل والترفيه ومن أجل ترويج الأنماط السلوكية القويمة؛

(ز) ينبغي تشجيع المدن على تعزيز واستخدام سياسات وبرامج مشاركة ابتكارية وشاملة بغية الحد من إقصاء المجموعات المهمشة، بما فيها الأقليات والمهاجرون. وينبغي تقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني العاملة على تعزيز إدماج المجموعات المهمشة؛

(ح) ينبغي تشجيع جميع مستويات الحكومة على صوغ وتنفيذ استراتيجيات لمنع الجريمة تكون فعّالة وتراعي الاعتبارات الجنسانية، وذلك بعدّة وسائل منها استخدام المراسد الحضرية والإقليمية لجمع وتحليل البيانات وتقنيات رسم الخرائط الجغرافية وإجراء عمليات استقصاء لحالات الإيذاء وتدابير التحقق المتعلقة بالأمان والأدلة؛

(ط) ينبغي حتّى جميع مستويات الحكومة على دعم نهج تدريبية وتدرسية مستجدّة وابتكارية في مجال منع الجريمة تلبي احتياجات الشرطة والمهنة الجديدة والمسؤوليات الحضرية في هذا المجال. وتشمل تلك النهج التعلّم عبر الإنترنت والدورات المهنية والتقنية؛

(ي) ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات المانحة، على تيسير ودعم بناء القدرات الحكومية من خلال التدريب والمساعدة التقنية وعمليات التبادل بين المدن، وذلك في ظلّ مراعاة الاحتياجات الفردية للبلدان.